أزمة الحزب الحاكم .. !!

أحمد طلعت

نشرت جريدة الأهرام - اكبر الصحف (القومية) - فى الاسبوع الماضى مقالا بعنوان (أزمة احزاب الأقلية) حاول فيه كاتبه أن يلقى على كاهل احزاب المعارضة مسئولية (المأزق) الذى يواجه الحزب الحاكم مع اقتراب موعد الانتخابات لاختيار اعضاء مجلسى الشعب والشورى، وهى الانتخابات التى لم تحدد احزاب المعارضة - حتى الآن - موقفها منها، وهو مايقلق الحزب الحاكم ويحرجه - امام الرأى العام العالمى والمحلى الذى يحاول النظام الحاكم ان يقنعه بأن فى مصر ديموقراطية حقيقية، بينما الكل يعلم - فى الداخل وفى الخارج - ان المتاح فى مصر هو مجرد (هامش) محدود من حرية التعبير الى جانب (ديكور) كبير منقوش على قصاصات من الورق - مثل ديكورات المسارح تماما - ينتهى دوره بانتهاء عرض المسرحية..!!

ولقد لفت نظرنا فى مقال كاتب الأهرام أنه استعمل تعبير احزاب الاقلية بديلا عن احزاب المعارضة، وهو اختيار (مقصود) للكلمات الهدف منه التقليل من شأن احزاب المعارضة، مع ان شأن - وحجم - الاحزاب فى الدول الديموقراطية لا يتحدد من خلال وصف يطلقه كاتب فى صحيفة حكومية، وانما يتحدد بحجم الاضراب - فى الدول الديموقراطية - من خلال انتخابات حرة ونزيهة ليس فيها تدخل من السلطة ولا تزييف لإرادة الناخبين ولا (كمبيوتر) يختبئ وراء جدران وزارة الداخلية ليعلن نتائج ترضى عنها السلطة، ولا علاقة لها بإرادة الناخبين.

وليسمح لنا كاتب الاهرام ان نقول له ان الأزمة الحقيقية - والوحيدة - فى الحياة السياسية المصرية هى أزمة الحزب الحاكم نفسه وليست أزمة احزاب المعارضة، فاحزاب المعارضة محكومة فى قيامها وممارسة نشاطها بقانون يسمى قانون الاحزاب السياسية، وهو قانون وضعه واصدره الحزب الحاكم - الذى يسمى نفسه حزب الاغلبية - فإن كان هناك قصور فى ممارسة احزاب المعارضة لدورها على الساحة السياسية، فإن هذا القصور يرجع الى القيود التى قيدها بها حزب (الاغلبية) من خلال هذا القانون الشاذ، وليس الى عيب فى احزاب المعارضة ذاتها، او افتقارها الى الفكر والاهداف السياسية الحقيقية كما يزعم كاتب الاهرام. فإذا اضفنا الى ذلك القيود التى يفرضها قانون الطوارئ - واسمه الحقيقى قانون الأحكام العرفية - امكننا ان نتبين بوضوح مقدار المساحة المتاحة والمحدودة التى تتحرك داخلها احزاب المعارضة أو تتصل من خلالها بالجماهير، وان نقارن بينها وبين المساحة المتاحة للحزب الحاكم.

والشئ الاغرب فى مقال كاتب الاهرام، هو انه قد حاول ان يلصق باحزاب المعارضة كل السلبيات التى يعانى منها الحزب الحاكم ذاته، وكأنه يقول (إياك اعنى واسمعى ياجارة) ففى رأيه ان احزاب المعارضة هى (تكوينات شكلية هشة.. بلا قواعد.. ولا كوادر.. ولا اطارات فكرية.. الخ) وهذه الاوصاف لا تنطبق إلا على الحزب الحاكم وحده، وليس هذا الرأى من عندنا، انما هو رأى رئيس الحزب الوطنى نفسه - الرئيس حسنى مبارك - الذى قال فى معرض الرد على من يطالبونه بالتخلى عن رئاسة الحزب الحاكم انه لو ترك رئاسة ذلك الحزب فلن يبقى الحزب ذاته.. فهل هذا الحزب الذى ينتهى وجوده بتخلى شخص واحد عن رئاسته هو حزب له قواعد، وكوادر، واطارات فكرية..؟؟

ثم يقول كاتب الاهرام ان احزاب المعارضة فى مصر تدافع عن الشئ ونقيضه (وليس فى العالم صحف تعبر عن احزاب قائمة على الحرية الاقتصادية تمجد زعماء الاشتراكية إلا فى مصر..) وهذا النقد أولى به ان يوجه الى الحزب الحاكم الذى يتبنى سياسة الانفتاح بينما هو يستمد شرعيته من دستور اشتراكى، ويعلن عن تشجيعه للقطاع الخاص بينما هو يتمسك بشركات القطاع العام - بكل خسائرها وفضائحها - فى نفس الوقت، ويزعم انه يرعى الطبقات الكادحة ومحدودى الدخل بينما ضرائب الرزاز والارتفاع الجنونى فى أسعار السلع الضرورية (تلتهم) معظم الدخول وأولها دخول الطبقات الكادحة، والامثلة كثيرة على السياسات المتضاربة للحزب الحاكم التى جعلته حزبا يفتقر الى الرؤية السياسية والفلسفة الاجتماعية فى نفس الوقت، ويقود البلاد الى ظلام المجهول بغير تقدير للنتائج أو العواقب.

ويتهم كاتب الاهرام احزاب المعارضة بأنها تفتقد الديموقراطية فى اختيار المستويات القيادية، وهو اتهام لا ينطبق إلا على الحزب الحاكم وحده الذى تقوم كل قياداته على (التعيين) من اعلى المستويات الى ادناها، فلم يسمع احد عن قيادة واحدة فى الحزب الحاكم شغلت مكانها بالانتخاب، ولم يسمع احد عن منافسة داخل الحزب الحاكم لشغل منصب فى الحكومة أو فى الحزب، فكلها تعيينات على كل المستويات بما فى ذلك اعضاء مجلس الشعب، ضمانا (للولاء) قبل أى اعتبار آخر من اعتبارات الكفاءة أو المقدرة، ومع كل ذلك يتجرأ الحزب الحاكم على ان يسمى نفسه حزبا ديمقراطيا ويتهم احزاب المعارضة بأنها هى التى تفتقد الديموقراطية فى اختيار قياداتها..!!

ثم يكشف كاتب الاهرام - فى الفقرة الأخيرة من مقاله - الهدف الحقيقى من وراء كل مازعمه - أو افتراه - فيقول مانصه (ان قوة احزاب الاقلية ستؤدى الى تحسين أداء حزب (الاغلبية) وزيادة قوته وفاعليته) فالهدف النهائى إذن هو تحسين أداء الحزب الحاكم وزيادة قوته، وليس الهدف هو حياة ديموقراطية سليمة تتمتع فيها كل الاحزاب بفرص متساوية فى الاتصال بالجماهير والحصول على تأييدها، فالهدف - فقط - هو قوة الحزب الحاكم وتحسين أدائه اذا كانت له قوة او أداء من الأصل أو الأساس..!!

لذلك قلنا ان الأزمة الحقيقية - والوحيدة - فى الحياة السياسية المصرية هى أزمة الحزب الوطنى الحاكم ذاته، فهو حزب (مولود) فى احضان السلطة ولا يتصور انه يمكن ان يعيش لحظة واحدة خارج اطار السلطة، وهو حزب امضى سنوات وجوده كلها فى الحكم ويعلم جيدا انه سوف يصاب بالاختناق اذا ترك الحكم ولو يوما واحدا، وهو حزب يقبل بالديموقراطية مادامت تحافظ له على السلطة والسلطان، وهو أكبر اعداء الديموقراطية اذا كانت تحمل أدنى شك فى حرمانه من السلطة، أو أدنى أمل لحزب آخر فى ان يصل الى كراسى الحكم، أزمة الحزب الحاكم انه يرفع - دون أن يدرى - شعار معاوية الذى يقول: نحن لا نتعرض للناس فى السنتهم ماداموا لا يتعرضون لنا فى ملكنا..!! فلتقل احزاب المعارضة ماتشاء مادمنا نحن (نتربع) على كراسى الحكم، ولتصدر احزاب المعارضة ماتشاء من الصحف مادمنا نحن (نملك) الاذاعة والتليفزيون، ولتطالب احزاب المعارضة بما تشاء من ضمانات نزاهة وحيدة الانتخابات مادمنا نحن نملك (الكمبيوتر) القابع خلف جدران وزارة الداخلية.. فى حماية الأمن المركزى..!!